



Distr.  
GENERAL

A/41/840  
26 November 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : FRENCH



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون  
البند ٦٠ من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد دولاي كورنتين كي (بوركينافاسو)

أولا - مقدمة

١ - البند المعنون : "نزع السلاح العام الكامل :

"(أ) مساهمة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة في قضية الحد من التسلح ونزع السلاح : تقرير الأمين العام ؛

"(ب) نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي : تقرير الأمين العام ؛

"(ج) نزع السلاح التقليدي : تقرير الأمين العام ؛

"(د) حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية : تقرير مؤتمر نزع السلاح ؛

- "(هـ) دراسة عن مفاهيم الامن : تقرير الامين العام ؛
- "(و) التسلح البحري ونزع السلاح : تقرير هيئة نزع السلاح ؛
- "(ز) حظر انتاج المواد الانشطارية لاغراض صنع الاسلحة : تقرير مؤتمر نزع السلاح ؛
- "(ح) كبح سباق التسلح البحري : الحد من التسلح البحري وتخفيضه وشمول البحار والمحيطات بتدابير بناء الثقة : تقرير هيئة نزع السلاح ؛
- "(ط) معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية : تقرير الامين العام ؛
- "(ي) استعراض دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح : تقرير هيئة نزع السلاح"
- أدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية والاربعين ، ولقا لقرارات الجمعية العامة ١٥١/٣٩ هاء المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٩٤/٤٠ ألف وجيم الى زاي وطاء وكاف وسين المؤرخة في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .
- ٢ - وفي الجلسة العامة ٣ ، المعقودة في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، قررت الجمعية العامة ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج هذا البند في جدول أعمالها وأن تحيله الى اللجنة الاولى .
- ٣ - وقررت اللجنة الاولى ، في جلستها ٢ المعقودة في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ، أن تجرى مناقشة عامة بشأن بنود نزع السلاح المحالة اليها ، يعقبها الادلاء ببيانات عن بنود محددة في جدول الاعمال متعلقة بنزع السلاح ثم مواصلة المناقشة العامة ، اذا اقتضى الامر . وقد جرت المداولات بشأن هذه البنود وهي البنود ٤٦ الى ٦٥ والبنود ١٤٤ في الجلسات من ٣ الى ٣٢ المعقودة في الفترة من ١٣ تشرين الاول/اكتوبر الى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ( أنظر 32-3 A/C.1/41/PV.3 ) .

٤ - وفيما يتعلق بالبند ٦٠ ، كان معروضا على اللجنة الاولى الوثائق التالية :

(أ) تقرير مؤتمر نزع السلاح (١) ؛

(ب) تقرير هيئة نزع السلاح (٢) ؛

(ج) تقرير الامين العام بشأن معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية  
A/41/466 و Add.1 ؛

(د) تقرير الامين العام المتعلق بالدراسة عن مفاهيم الامن (A/41/471)  
و Add.1 ؛

(هـ) تقرير الامين العام عن مساهمة الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج  
الاخري الداخلة في منظومة الامم المتحدة في خدمة قضية الحد من الاسلحة ونزع السلاح  
A/41/491 ؛

(و) تقرير الامين العام عن نزع السلاح التقليدي (A/41/501 و Add.1  
و 2) ؛

(ز) تقرير الامين العام عن نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي  
A/41/579 ؛

(ح) رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ موجهة الى الامين العام  
من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الامم  
المتحدة ، يحيل بها نص البلاغ الذي أصدره وزراء الخارجية لمجلس حلف شمال الاطلسي في  
بروكسل في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ (A/41/58) ؛

(ط) رسالة مؤرخة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين  
العام من الممثلين الدائمين لبلغاريا ورومانيا لدى الامم المتحدة (A/41/87) ؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ،  
الملحق رقم ٢٧ (A/41/27) .

(٢) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٤٢ (A/41/42) .

(ي) رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/97) ؛

(ك) رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من ممثلي جمهورية تنزانيا المتحدة والسويد لدى الامم المتحدة ، يحيلان بها نص بيان دلهي الذي اعتمده في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ الهيئة المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والامن (A/41/124-S/17777) ؛

(ل) رسالة مؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الامم المتحدة (A/41/131) ؛

(م) رسالة مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم بالنيابة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/175) ؛

(ن) رسالة مؤرخة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم بالنيابة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/185) ؛

(س) رسالة مؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من ممثلي الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان يحيلون بها نص الرسالة المشتركة المؤرخة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ الموجهة الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية والى الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي من رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين والسويد والمكسيك والهند واليونان والرئيس الاول لجمهورية تنزانيا المتحدة (A/41/210-S/17910 و Corr.1) ؛

(ع) رسالة مؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للصين لدى الامم المتحدة (A/41/230-S/17937 و Corr.1) ؛

(ف) رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم بالنيابة لبلغاريا لدى الامم المتحدة ، يحيل بها نص خطاب الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو الى الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية وكندا بشأن مسألة انشاء مناطق خالية من الاملحة النووية في أوروبا (A/41/273) ؛

(ص) رسالة مؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٨٦ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص البيان الختامي وكذلك نصوص القرارات التي اتخذها المؤتمر الاسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية ، المعقود في فاس ، المغرب ، في الفترة من ٢٥ الى ٢ ربيع الثاني ١٤٠٦ هجرية (٦ الى ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦) (A/41/326-S/18049) ؛

(ق) رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٦ ، موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها الوثائق الختامية للاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ، المعقود في نيودلهي في الفترة من ١٦ الى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ (A/41/341-S/18065 و Corr.1) ؛

(ر) رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، موجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة يحيل بها الإعلان والبيان الصادرين عن رؤساء الدول الصناعية الرئيسية السبع وممثلي الاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمة طوكيو الاقتصادي ، المعقود في الفترة من ٤ الى ٦ أيار/مايو ١٩٨٦ (A/41/354) ؛

(ش) رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، موجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة (A/41/403) ؛

(ت) رسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، موجهة الى الأمين العام من ممثلي بوليفيا وبيرو لدى الأمم المتحدة (A/41/408) ؛

(ث) رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، موجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص البلاغ الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في معاهدة وارسو ، المعقود في بودابست في ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ونص النداء الموجه من الدول الاعضاء في منظمة معاهدة وارسو الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والى جميع البلدان الأوروبية بشأن وضع برنامج لتخفيض القوات المسلحة والاملحة التقليدية في أوروبا (A/41/411-S/18147 و Corr.1 و 2) ؛

(خ) رسالة مؤرخة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الامم المتحدة (A/41/425) ؛

(ذ) مذكرة شفوية مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الامم المتحدة ، تحيل بها القرارات التي اتخذها المؤتمر البرلماني الدولي الخامس والسبعين المعقود في مكسيكو في الفترة من ٧ الى ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ (A/41/435) ؛

(ض) رسالة مؤرخة في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/505) ؛

(١١) رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثلين الدائمين للأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والسويد والمكسيك والهند واليونان لدى الامم المتحدة ، يحيلون بها نص إعلان المكسيك الذي إعتمه رؤساء دول أو حكومات الأرجنتين والسويد والمكسيك والهند واليونان والرئيس الاول لجمهورية تنزانيا المتحدة في ايكستابا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، ونسخا من الرسالتين الموجهتين من الرؤساء في التاريخ نفسه الى الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي والى رئيس الولايات المتحدة الامريكية (A/41/518-S/18277) ؛

(ب ب) رسالة مؤرخة في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/541-S/18295) ؛

(ج ج) رسالة مؤرخة في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/594-S/18333) ؛

(د د) رسالة مؤرخة في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة ، يحيل بها الوثائق الختامية للمؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراي ، في الفترة من ١ الى ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ (A/41/697-S/18392) ؛

( ه ه ) مذكرة شفوية مؤرخة في ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من البعثة الدائمة لزمبابوي لدى الامم المتحدة ، تحيل بها البلاغ الختامي الصادر عن اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز لدى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، المعقود في نيويورك في ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦  
؛ (A/41/703-S/18395)

(وو) رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من نائب رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة (A/41/709-S/18401) ؛

(زز) رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من نائب رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة (A/41/714-S/18403) ؛

(ح ح) رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الامم المتحدة ، يحيل بها نص البلاغ الصادر عن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، المعقود في بوخارست في ١٤ و ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ (A/41/744) ؛

(ط ط) رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الامم المتحدة (A/41/745) ؛

(ي ي) رسالة مؤرخة في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/759-S/18422) ؛

(ك ك) رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/794-S/18445) ؛

(ل ل) رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لرومانيا لدى الامم المتحدة (A/41/866) ؛

(م م) رسالة مؤرخة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الامم المتحدة (A/41/873) ؛

(ن ن) رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للسويد لدى الامم المتحدة ومن ممثل المكسيك لدى اللجنة الاولى ، يحيلان بها الوثيقة المعبونة "ما الذي يجب عمله ؟ توصيات لجنة بالمه" التي اعتمدها في ٢٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ لجنة بالمه المعنية بقضايا نزع السلاح والامن (A/C.1/41/8) ؛

(س س) رسالة مؤرخة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، موجهة الى الامين العام من النائب الاول لوزير خارجية بلغاريا وممثلها الدائم لدى الامم المتحدة (A/C.1/41/13) .

#### ثانيا - النظر في المقترحات

#### الف - مشروع القرار A/C.1/41/L.2

٥ - في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر قدمت تشيكوسلوفاكيا ، مشروع قرار بعنوان "الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح" (A/C.1/41/L.2) ، وانضم أيضا اليها فيما بعد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية و جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الالمانية . وكان نص مشروع القرار كما يلي :

#### "ان الجمعية العامة ،

"اذ تدرك الاهمية الكبيرة لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح من اجل تعزيز السلم والامن الدوليين ،

"واذ تؤكد انه في هذا المنعطف الحاسم ، حيث يصبح هدف ابرام اتفاقات جديدة تقلل الى حد كبير من الخطر العسكري امرا ملحا بوجه خاص وحيث تظهر احتمالات حقيقية للتوصل الى اتفاق بشأن تخفيض الاسلحة النووية والقضاء



عليها ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، هناك ضرورة تتزايد الحاحا لتعزيز الاساس القانوني لعملية الحد من سباق التسلح ونزع السلاح ، وقبل كل شيء ، لامتنثال الدول امتثالاً صارماً للمعاهدات والاتفاقات القائمة في هذا المجال ،

"وإذ تُفَع في اعتبارها دور الأمم المتحدة الرئيسي ومسؤوليتها الأساسية في مجال نزع السلاح والتزامها بتيسير جميع التدابير المتعلقة بنزع السلاح وتشجيعها ،

"وإذ تؤكد في هذا الصدد أن الامتنثال الصارم لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح والالتزامات الدول الأطراف الناشئة عن هذه الاتفاقات وفقاً للقانون الدولي يتسم بأهمية خاصة ،

"واقتراناً منها بأن الامتنثال الصارم لاتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح التي تعتبر جد ضرورية في العصر النووي وعصر الفضاء ، عنصر أساسي للثقة ،

"وإذ تسلّم بأن النهج الأساسية لنزع السلاح ينبغي أن تعمل ، في جملة أمور ، الثقة الكاملة في مصداقية الامتنثال ،

١ - تحث جميع الدول الأطراف في اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح على تنفيذ جملة الأحكام المتفق عليها والامتنثال لها ، وفقاً للإجراءات المتوخاة في الاتفاقات المختلفة ؛

٢ - تحث جميع الدول الأطراف في اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، سواء الاتفاقات المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية ، أن تحافظ على ملامة هذه الاتفاقات بوصفها مكوّناً لا غنى عنها من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين والاستقرار وبناء الثقة وأن تمتنع ، وفقاً لذلك ، عن أيّة أعمال يكون من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف هذه الاتفاقات أو التحايل عليها ؛

٣ - تحث جميع الدول الأعضاء أن تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز حالة اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وأن تضمن تنفيذها بالكامل ومراعاتها بدقة ؛

"٤ - تدعو الدول الى أن تحترم على النحو الواجب القرارات المتعلقة بقضايا نزع السلاح ، ولاسيما القرارات المتخذة بتوافق الآراء ، وبمفء خاصة الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة<sup>(٢)</sup> ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ؛

"٥ - ترحو من الأمين العام أن يقدم الى الدول الاعضاء ما قد يلزمها من مساعدة في هذا الصدد ."

٦ - وفي الجلسة ٢٧ ، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل تشيكوسلوفاكيا مشروع القرار ونقحه شفويا ، بحذف الفقرة ٤ من المنطوق .

٧ - وبناء على طلب مقدمي مشروع القرار ، لم يتخذ أي اجراء بشأن مشروع القرار .  
A/C.1/41/L.2

#### باء - مشروع القرار A/C.1/41/L.7

٨ - في ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر قدمت استراليا والسويد وكوبا وهنغاريا واليابان مشروع قرار بعنوان "حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الاشعاعية" (A/C.1/41/L.7) ، وعرضه ممثل كوبا في الجلسة ٢٢ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

٩ - وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.7 دون تصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار الف) .

#### جيم - مشروع القرار A/C.1/41/L.10

١٠ - في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ، قدمت استراليا والمانيا (جمهورية - الاتحادية) وايسلندا وايطاليا وبلجيكا وتركيا والدانمرك وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج ونيوزيلندا ، مشروع قرار بعنوان "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" (A/C.1/41/L.10) ، وانضمت أيضا اليها فيما بعد

---

(٢) القرار د١ - ٢/١٠ .

بوتسوانا وساموا . وفي الجلسة ٢٨ المعقودة في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر عرض مشروع القرار ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

١١ - وفي الجلسة ٤١ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.10 بتصويت مسجل بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل لاشيء ، مع امتناع ٢٠ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار باء) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، إكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوتسوانا ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، سريلانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، مورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الغلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، الكاميرون ، كمبوديا الديمقراطية ، كندا ، كوت ديفوار ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مصر ، ملاوي ، ملديف ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لاشيء .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، أفغانستان ، أنغولا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، البرازيل ، بلغاريا ، بنن ، بوركينا فاسو ، بورما ، بولندا ،

تشيكوملوفاكيا ، الجزائر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية  
السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،  
جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الصين ، عمان ، فييت نام ،  
قبرص ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، المكسيك ، منغوليا ،  
نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا .

دال - مشروع القرار A/C.1/41/L.17 ،  
Rev.1 و 2

١٢ - في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر قدمت الدانمرك مشروع قرار بعنوان "نزع السلاح  
التقليدي" (A/C.1/41/L.17) وعرضه ممثلها في الجلسة ٢١ ، المعقودة في ٤ تشرين  
الثاني/نوفمبر .

١٣ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت الدانمرك مشروع قرار منقح  
(A/C.1/41/L.17/Rev.1) يتضمن التغييرين التاليين :

(أ) حذفت الفقرة الثانية من الديباجة التي كان نصها كالآتي :

"وإذ تشير الى قرارها ٩٤/٤٠ الف المؤرخ في ١٣ كانون الاول/  
ديسمبر ١٩٨٥ ، بشأن نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي" ،

(ب) في الفقرة ١ من المنطوق ، تمت الاستعاضة عن كلمة "تحليلاً" بعبارة  
"تجيماً" .

١٤ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت الدانمرك مشروع قرار منقح آخر  
(A/C.1/41/L.17/Rev.2) ، تمت فيه الاستعاضة في الفقرة ٣ من المنطوق عن عبارة "على  
أمام التوصيات والنتائج" بعبارة "مع المراعاة التامة للتوصيات والنتائج" .

١٥ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.1/41/L.17/Rev.2 دون تصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار جيم) .

هاء - مشروع القرار A/C.1/41/L.22

١٦ - في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ، قدمت تشيكوسلوفاكيا وكوبا مشروع قرار بعنوان "مساهمة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة في قضية الحد من التسلح ونزع السلاح" (A/C.1/41/L.22) ، وانضمت أيضا اليهما فيما بعد الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وفي الجلسة ٣٦ المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عرض ممثل تشيكوسلوفاكيا مشروع القرار .

١٧ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.22 بتصويت مسجل بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١٥ ، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار دال) . وكانت نتيجة التصويت كالاتي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ،

الارجنتين ، الاردن ، أفغانستان ، إكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، صربيا ، السنغال ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : استراليا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
ايسلندا ، بلجيكا ، تركيا ، فرنسا ، كندا ، لكسمبرغ ، المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ،  
نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

الممتنعون : اسبانيا ، اوروغواي ، ايرلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا  
الجديدة ، باراغواي ، البرازيل ، البرتغال ، الدانمرك ،  
سنغافورة ، السويد ، شيلي ، الصين ، فنلندا ، ليبيريا ، ملاوي ،  
النمسا ، اليونان .

واو - مشروع القرار A/C.1/41/L.27 و Rev.1

١٨ - في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ، قدمت اسبانيا و المانيا (جمهورية - الاتحادية)  
وايطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج وهولندا مشروع قرار بعنوان "بناء الثقة ونزع  
السلح التقليدي" (A/C.1/41/L.27) ، وانضمت اليها أيضا فيما بعد اليونان . وفي  
الجلسة ٢٥ المعقودة في ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر عرض ممثل فرنسا مشروع القرار ونصه  
كالآتي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير الى انه تم التسليم بأن اقامة توازن مستقر بين القوا  
التقليدية بمستويات أدنى يمثل هدفا ذا أهمية شديدة ،

"وإذ تلاحظ انه منذ عام ١٩٤٥ نشبت منازعات مسلحة أو حروب عديده ،  
تم خوضها بأسلحة تقليدية وامغرت عن خسائر تعد بالملايين ،

"وإذ تضع في اعتبارها الحق الاصيل في الدفاع عن النفس فرديا  
وجماعيا كما يرد في ميثاق الامم المتحدة ،

"واقترناعا منها بأنه ينبغي الا تتجاوز القوات العسكرية المستويات  
اللازمة كي تصون جميع الدول أمنها ،

"وإذ تدرك الحاجة الى نهج عام وشامل للامن ، مع مراعاة الخصائص التي تنفرد بها البيئة الاقليمية ،

"وإذ ترى أنه ينبغي اتباع الحد من القوات المسلحة والاملحة التقليدية وتخفيضها تدريجيا وذلك من أجل تحقيق توازن مستقر بمستويات أدنى للاملحة ،

"وإذ تؤكد انه يجب ايضا كفالة السلم عن طريق تهيئة جو من الثقة في العلاقات الدولية وعن طريق اتخاذ تدابير تساعد على الوضوح في ميدان الانشطة العسكرية ،

١٣ - تمتد ان تعزيز الاستقرار والامن عن طريق زيادة المراجعة واقرار توازن مستقر وشامل ويمكن التحقق منه بين القوات التقليدية بمستوى أدنى ، يمثل نهجا ملائما لتحديد الاملحة التقليدية ؛

٣ - تلاحظ ان النهج الاقليمي لنزع السلاح التقليدي يتفق اتفاقا تاما مع مبدأ العالمية الذي اقرته الامم المتحدة وان من شأن اتخاذ تدابير ترمي الى تحقيق نزع السلاح الاقليمي ان يقوم بدور مفيد في تخفيف حدة التوترات الاقليمية وتعزيز الامن ؛

٣ - ترحب باتخاذ تدابير ملموسة وذات أهمية عسكرية وملزمة سياسيا ويمكن التحقق منها في ١٩ ايلول/سبتمبر في اطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في مؤتمر ستكهولم المعنى بتدابير بناء الثقة والامن وبخزع السلاح في اوروبا ، التي تشمل اوروبا بأكملها ، وترمي الى تقليص مخاطر نشوب نزاع مسلح وسوء فهم للانشطة العسكرية او الخطأ في حسابها ؛

٤ - ترى ان هذه التدابير ، بحكم نطاقها وطبيعتها وبتنفيذها تنفيذا تاما ، ستصم مساهمة هامة في تعزيز الثقة والامن في جميع انحاء اوروبا ؛

٥ - تمتد ان زيادة الثقة يمكن ان تحسن اساس اتخاذ تدابير فعالة وكافية ويمكن التحقق منها بفعالية لنزع السلاح التقليدي ، تهدف الى تعزيز امن جميع الدول ؛

٦ - تحت جميع الدول على العمل من أجل اجراء تخفيض في مستوى حدة المجابهة عن طريق تدابير لبناء الثقة والامن تسهم في تقليل خطر شن هجمات مفاجئة ، وتقليل امكانية سوء الفهم أو التخويف السياسي عن طريق استخدام القوة العسكرية والحد من سوء التفسير الذي قد يعمل على تفاقم الازمات ويؤدي الى نشوب نزاع في نهاية المطاف".

١٩ - وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر قدمت بولندا والسويد وفرنسا مشروع قرار منقح ، بعنوان "تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح التقليدي" (A/C.1/41/L.27/Rev.1) . وفي الجلسة ٤٨ المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل فرنسا مشروع القرار المنقح الذي كان يتضمن عددا من التغييرات في فقرات الديباجة والمنطوق .

٢٠ - وفي الجلسة نفسها ، نقتت فرنسا شفويا مشروع القرار A/C.1/41/L.27/Rev.1 كما يلي :

(أ) في الفقرة ١١ من الديباجة حُذفت كلمة "مستقر" الواردة بعد كلمة "توازن" .

(ب) نقتت الفقرة ٢ من المنطوق التي كان نصها كالآتي :

٣ - تلاحظ ان النهج الاقليمي لنزع السلاح التقليدي يتماشى مع الهدف الاوسع وهو نزع السلاح العام الكامل ، وان اتخاذ تدابير ترمي الى تحقيق نزع السلاح الاقليمي يمكنه ، مع توفر الاهتمام والدعم من جميع الدول المعنية ، ان يؤدي دورا مفيدا في تخفيف حدة التوترات الاقليمية وتعزيز الامن" .

ليصبح نصها كالآتي :

٣ - تلاحظ ان نزع السلاح التقليدي جزء من الهدف الاوسع المتمثل في نزع السلاح العام الكامل ، وان اتخاذ تدابير ترمي الى تحقيق نزع السلاح الاقليمي ، باتفاق جميع الدول المعنية ، يمكن ان يؤدي دورا مفيدا في تخفيف حدة التوترات وتعزيز الامن" .



٢١ - وفي الجلسة ٤٨ أيضا ، اقترحت بيرو شفويا تعديلا لمشروع القرار A/C.1/41/L.27/Rev.1 ، يدعو الى اضافة الفقرة التالية بوصفها الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة :

"وإذ تظن في اعتبارها المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة".

وقبل مقدمو مشروع القرار هذا التعديل .

٢٢ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.27/Rev.1 بصيغته المنقحة والمعدلة شفويا ، بتصويت مسجل بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار هاء) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٤) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، إكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إندونيسيا ، أوروغواي ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساموا ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سورينام ، السويد ، شيلي ، الصومال ،

أوضح وفد عمان فيما بعد انه كان يعتزم التصويت مؤيدا لمشروع

(٤)

القرار .

الصين ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا -  
بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، الكاميرون ،  
كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ،  
كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ،  
ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية  
السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ،  
النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات  
المتحدة الأمريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا شيء .

المتنعون : أفغانستان ، أنغولا ، أوغندا ، البرازيل ، بنن ، بوتسوانا ،  
بوليفيا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية  
العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
زيمبابوي ، السودان ، العراق ، فييت نام ، كوبا ، الكونغو ،  
مدغشقر ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية .

زاي - مشروع القرار A/C.1/41/L.28 و Rev.1

٢٣ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ، قدمت الصين مشروع قرار بعنوان "نزع السلاح  
النووي" (A/C.1/41/L.28) عرضه ممثلها في الجلسة ٣٠ ، المعقودة في ٣ تشرين  
الثاني/نوفمبر .

٢٤ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت الصين مشروع قرار منقح  
(A/C.1/41/L.28/Rev.1) ، حذفت منه الفقرة ٣ من المنطوق التي كان نصها كالآتي :

"٣ - تتأخذ الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ان تشترك في  
عملية نزع السلاح النووي عندما يُجرى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  
والولايات المتحدة الأمريكية خفضا ضخما في اسلحتهما النووية" .

واعيد ترتيب الفقرتين المتبقيتين تبعا لذلك .

٢٥ - وفي الجلسة ٤٠ ، المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.28/Rev.1 ، دون تصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار (واو) .

حاء - مشروع القرار A/C.1/41/L.29

٢٦ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ، قدمت الصين مشروع قرار بعنوان "نزع السلاح التقليدي" (A/C.1/41/L.29) عرضه ممثلها في الجلسة (٣) المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ .

٢٧ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.29 بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع عضوين عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار زاي) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، ايطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ،

عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا -  
بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ،  
قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كمبوديا الديمقراطية ، كندا ،  
كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، لبنان ،  
لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ،  
مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية  
السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
الشمالية ، منغوليا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ،  
النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ،  
هنداريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ،  
اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا شيء .

الممتنعون : العراق ، الهند .

طاء - مشروع القرار A/C.1/41/L.31

٢٨ - في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، قدمت السويد مشروع قرار بعنوان "دراسة شاملة عن  
الاستخدام العسكري للبحث والتطوير" (A/C.1/41/L.31) عرضه ممثلها في الجلسة ٢٨  
المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

٢٩ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.31 بتصويت مسجل  
بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ١٧ عضوا عن التصويت (انظر الفقرة  
٤٩ ، مشروع القرار حاء . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٥) :

(٥) أوضح وفد ملاوي فيما بعد انه كان يمتزم التصويت مؤيدا لمشروع

القرار .

المؤيدون : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ،  
اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواي ،  
أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ،  
ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ،  
البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ،  
بلجيكا ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ،  
بورما ، بروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ،  
ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ،  
جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
الجمهورية العربية السورية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ،  
رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، سرى لانكا ،  
سنغافورة ، السنغال ، السودان ، مورينام ، السويد ،  
سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ،  
غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ،  
فنزويلا ، فنلندا ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كمبوديا ،  
الديمقراطية ، كندا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ،  
الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ،  
مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ،  
ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موريشيوس ،  
موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،  
نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هولندا ، اليابان ، اليمن ،  
اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أفغانستان ، ألمانيا  
(جمهورية - الاتحادية) ، أنغولا ، بلغاريا ، بولندا ،  
تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،  
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
فرنسا ، فييت نام ، كوبا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، هنغاريا .

باء - مشروع القرار A/C.1/41/L.40 و Rev.1

٣٠ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ، قدمت العراق مشروع قرار بعنوان "حظر امتحادات وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية" (A/C.1/41/L.40) ، عرضه ممثلها في الجلسة ٢٣ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

٣١ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت العراق مشروع قرار منقح (A/C.1/41/L.40/Rev.1) وردت فيه التغييرات التالية :

(أ) في الفقرة الثالثة من الديباجة التي كان نصها كما يلي :

"وإذ تشير أيضا إلى أن البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ يحظر الهجمات على المحطات النووية لتوليد الكهرباء في حين أن المنشآت النووية لا يشملها هذا الحظر في إطار ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،"

وُضعت فاصلة بعد عبارة "التوليد الكهرباء" وحذفت بقية الفقرة ؛

(ب) أضيفت فقرة خامسة جديدة في الديباجة ، نصها كما يلي :

"وإذ هي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الهجوم الإسرائيلي على المرافق النووية الخاضعة للضمانات في العراق يشكل خطرا لم يسبق له مثيل على السلم والأمن الدوليين" ؛

(ج) حُذفت الفقرة ١ من المنطوق ، التي كان نصها كما يلي :

"١ - تسري أن الهجوم الإسرائيلي على المرافق النووية المضمونة السلامة في العراق ، يشكل خطرا لم يسبق له مثيل كان يمكن أن يشعل حربا إشعاعية" .

وأعيد ترقيم الفقرات المتبقية تبعا لذلك .

٣٢ - وفي الجلسة ٢٨ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، أجرت اللجنة تصويتا على مشروع القرار A/C.1/41/L.40/Rev.1 على النحو التالي :

(١) اعتُمدت الفقرة ١ من المنطوق بتمويت مسجل بأغلبية ٧٥ صوتاً مقابل ٤ ، مع امتناع ٤٤ عضواً عن التويت . وكانت نتيجة التويت كما يلي (٦) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، ايسلندا ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، بولندا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

المعارضون : اسرائيل ، جمهورية افريقيا الوسطى ، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، إكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أوروغواي ، ايرلندا ، إيطاليا ، باراغواي ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بنما ، بورما ، بوليفيا ،

(٦) أوضح وفدا ايسلندا وجمهورية افريقيا الوسطى فيما بعد أنهما كانا يمتزمان بالامتناع عن التويت على الفقرة ١ من المنطوق .

بيرو ، تشاد ، جامايكا ، جزر البهاما ، جمهورية تنزانيا  
المتحدة ، الدانمرك ، ساموا ، السويد ، سيراليون ، شيلي ،  
غابون ، غواتيمالا ، فنزويلا ، فنلندا ، الكاميرون ، كندا ،  
كوت ديفوار ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، مالطة ،  
ماليزيا ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ،  
اليابان ، اليونان .

(ب) اعتُمد مشروع القرار بكامله بتصويت مسجل بأغلبية ٩٠ صوتاً  
مقابل ٢ ، مع امتناع ٢٥ عضواً عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار طاء) .  
وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٥) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ،  
الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، إكوادور ، الإمارات العربية  
المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، إيران (جمهورية -  
الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بروني دار السلام ،  
بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ،  
بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ،  
تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية  
العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا  
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية  
السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية  
العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ،  
رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زيمبابوي ، سري لانكا ، السنغال ،  
السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، الصومال ، الصين ،  
العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،  
الغلبين ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، كمبوتشيا  
الديمقراطية ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ،  
ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ،  
المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ،  
موريتانيا ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ،  
نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ،  
يوغوسلافيا .



المعارضون : اسرائيل ، فرنسا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
أوروغواي ، ايرلندا ، ايطاليا ، باراغواي ،  
بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بورما ، بوليفيا ، جامايكا ،  
جزر البهاما ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، زائير ،  
ساموا ، شيلي ، غابون ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كوت  
ديفوار ، كولومبيا ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النرويج ، النمسا ،  
نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليونان .

كك - مشروع القرار A/C.1/41/L.43 و Rev.1

٢٣ - في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ، قدمت اسبانيا وايطاليا والبرتغال  
والدانمرك وفرنسا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا والنرويج ونيوزيلندا والولايات  
المتحدة الامريكية واليونان مشروع قرار بعنوان "الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة  
ونزع السلاح" (A/C.1/41/L.43) ، وانضمت إليها أيضا بعد جمهورية ألمانيا  
الاتحادية واليابان . وفي الجلسة ٢٦ المعقودة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ عرض  
ممثل الولايات المتحدة مشروع القرار .

٢٤ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدمت اسبانيا وألمانيا (جمهورية - الاتحادية)  
وايسلندا وإيطاليا والبرتغال وهولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية  
الألمانية والدانمرك وفرنسا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا والنرويج ونيوزيلندا  
والولايات المتحدة الامريكية واليابان واليونان مشروع قرار منقح  
(A/C.1/41/L.43/Rev.1) يتضمن التغييرات التالية :

(١) أُضيفت فقرة سابعة جديدة في الديباجة نصها كما يلي :

"وإذ تدرك في هذا السياق أن الحقبة التامة في الامتثال لاتفاقات  
القائمة يمكن ، في جملة أمور ، أن تبرز مفاوضات الحد من الاسلحة واتفاقات  
نزع السلاح " ؛

(ب) في الفقرة ١ من المنطوق ، استعيف عن عبارة "تطلب إلى" بكلمة "تحث" ؛

(ج) في الفقرة ٢ من المنطوق ، استعيف عن كلمة "تحث" بعبارة "تطلب إلى" .

٢٥ - وفي الجلسة ٤٥ المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.43/Rev.1 بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار ياء) .

لام - مشروع القرار A/C.1/41/L.44

٣٦ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ، قدمت بولندا مشروع قرار بعنوان "بناء الثقة ونزع السلاح التقليدي في أوروبا" (A/C.1/41/L.44) نصه كما يلي :

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى إلتزام الدول بالامتناع ، في علاقاتها المتبادلة وفي علاقاتها الدولية عموما ، عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ، لا سيما القوة العسكرية ،

"وإدراكا منها للحاجة إلى نهج عام شامل للأمن الدولي ، يأخذ في الاعتبار الخصائص التي تنفرد بها البيئة الإقليمية ،

"وإذ تضع في اعتبارها الدور الإيجابي الذي تؤديه عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في توطيد السلم في هذه القارة وفي العالم أجمع ،

"وإذ تلاحظ الأهمية الخاصة لتصميم الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على مواصلة بناء الثقة ، والحد من المواجهة العسكرية وتميز الأمن للجميع وكذلك إحراز تقدم في نزع السلاح ،

"وإذ ترى أنه ينبغي العمل على الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضها - بالتوازي مع الحد من أسلحة الدمار الشامل وتخفيضها - ليتسنى تحقيق هذه الأهداف ،

"واقتناعا منها بأن الجهود الرامية إلى تقليل المجابهة العسكرية والحد من الأنشطة العسكرية ودعم نزع السلاح هما للمصالح العام لجميع الدول ،

"وإذ تلاحظ أن الهدف المتفق عليه لمؤتمر ستوكهولم هو الاضطلاع على مراحل بإجراءات فعالة وملموسة ترمي إلى إجازة تقدم فيما يتم بتعزيز الثقة والامن وتحقيق نزع السلاح ،

١ - ترحب بالتدابير الملموسة والهامة عسكريا والملزمة سياسيا والقابلة للتحقق في كل أوروبا من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال ، المتفق عليها في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ في مؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير ببناء الثقة والامن وبنزع السلاح في أوروبا ، في إطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، والرامية إلى الحد من أخطار النزاع المسلح وسوء فهم الأنشطة العسكرية أو الخطأ في تقديرها ؛

٢ - تري أن تنفيذ هذه التدابير بالكامل سيسهم في تعزيز الثقة والامن في جميع أنحاء أوروبا ؛

٣ - تعرب عن بالغ تقديرها للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم كمثال قيم لإيجاد حلول للمشاكل الهامة ذات الطبيعة العسكرية لدى توفر الإرادة السياسية واحترام مبدأ الامن المتكافئ لجميع الدول المعنية ؛

٤ - تعرب عن الامل في أن يتم قريبا ، بعد اعتماد تدابير ببناء الثقة والامن في ستوكهولم ، الاتفاق على خطوات أخرى في إطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، تستهدف بناء الثقة وكذلك تقليل مستوى التركيز العسكري وتخفيض القوات المسلحة والاملحة التقليدية في أوروبا .

٢٧ - وبناء على طلب مقدم مشروع القرار A/C.1/41/L.44 ، لم يتخذ أي إجراء بشأنه .

ميم - مشروع القرار A/C.1/41/L.45

٢٨ - في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، قدمت استراليا واندونيسيا وايسلندا وبيرو وصربيا ولانكا والسويد والصين وفرنسا وفنلندا والمكسيك والنمسا وهولندا ويوغوسلافيا

مشروع قرار بعنوان "التسلح البحري ونزع السلاح" ، وعرضه ممثل السويد في الجلسة ٢٧ ، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر .

٢٩ - وفي الجلسة ٢٨ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.45 بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع عضو واحد عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار كاف) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي (٥) :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، إكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ، بورما ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زامبيا ، زامبيا ، ساموا ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، مورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ،  
موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ،  
نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ،  
اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : الهند .

نون - مشروع القرار A/C.1/41/L.58

٤٠ - في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، قدمت استراليا واندونيسيا واوروغواي وبنغلاديش  
وجزر البهاما والدانمرك ورومانيا والسويد وفنلندا والكاميرون وكندا والنرويج  
والنمسا ونيوزيلندا وهولندا واليابان واليونان ، مشروع قرار بعنوان "حظر إنتاج  
المواد الانشطارية لاغراض صنع الاسلحة" (A/C.2/41/L.58) ، وانضمت اليها فيما بعد  
ايرلندا وساموا والغلبين . وفي الجلسة ٣٣ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عرض  
مشروع القرار ممثل كندا .

٤١ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.1/41/L.58 بتصويت مسجل بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٦  
أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار لام) . وكانت نتيجة التصويت كما  
يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الاردن ،  
اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، أفغانستان ، إكوادور ،  
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ،  
إندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية -  
الإسلامية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا  
الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ،  
البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ،  
بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ،  
بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ،  
ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ،

جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية  
العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا  
الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية  
السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، راندا ،  
رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، سري لانكا ،  
سنتافورة ، السنغال ، السودان ، مورينام ، السويد ،  
سيراليون ، فيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ،  
غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الفلبين ،  
فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ،  
كمبوتشيا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ،  
كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ،  
ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،  
المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية  
السعودية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ،  
الخرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ،  
نيوزيلندا ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن  
الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : فرنسا .

الممتنعون : الأرجنتين ، البرازيل ، الصين ، المملكة المتحدة لبريطانيا  
العظمى وأيرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة  
الامريكية .

سين - مشروع القرار A/C.1/41/L.66 و Rev.1

٤٢ - في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ، قدمت اكوادور واوروغواي وباراغواي وباكستان  
وبنغلاديش وبوليفيا وبيرو وتاييلند وتوغو وجامايكا والجمهورية الدومينيكية ورومانيا  
وفيلي وغيانا والكامبيرون وكوت ديفوار وكومستاريكا وكولومبيا ويوغوسلافيا ، مشروع  
قرار بعنوان "نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي" ، وعرضه ممثل بيرو في  
الجلسة ٢٤ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر .

٤٢ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض مقدمو مشروع القرار ، مشروع قرار منقح (A/C.1/41/L.66/Rev.1) ، وانضمت اليهم فيما بعد ليبيريا . وفي مشروع القرار المنقح اضيفت فقرة جديدة ثانية الى المنطوق نصها كما يلي :

"٣ - تكرر تأكيد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الدول ذات الامة العسكرية ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية عن وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، والاولوية المكرمة لنزع السلاح النووي في إطار أوجه التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل" .

وأعيد ترقيم الفقرات المتبقية تبعا لذلك .

٤٤ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.66/Rev.1 ، بتصويت مسجل بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل لاشئ مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار ميم) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، إكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، إندونيسيا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، باراغواي ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جيبوتي ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساموا ، سري لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سورينام ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، غابون ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، قبرص ،  
الكاميرون ، كمبوديا الديمقراطية ، كندا ، كوبا ،  
كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ،  
ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ،  
المغرب ، المكسيك ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،  
منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، النرويج ، النمسا ، نيبال ،  
النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ،  
هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ،  
يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : اثيوبيا ، أفغانستان ، أنغولا ، جمهورية لاو الديمقراطية  
الشعبية ، غانا ، فييت نام .

عين - مشروع القرار A/C.1/41/L.67

٤٥ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ، قدمت استراليا وايسلندا وبابوا غينيا الجديدة  
وساموا والسويد وفنلندا وفيجي والكاميرون ونيوزيلندا ، مشروع قرار بعنوان "الإخطار  
بالتجارب النووية" (A/C.1/41/L.67) ، وانضمت إليها أيضا فيما بعد ايرلندا  
والنمسا . وفي الجلسة ٢٤ المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عرض ممثل استراليا  
مشروع القرار .

٤٦ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ، اعتمدت اللجنة مشروع  
القرار A/C.1/41/L.67 بتصويت مسجل بأغلبية ١٠٧ أصوات مقابل صوت واحد مع امتناع ٢٣  
عضوا عن التصويت (انظر الفقرة ٤٩ ، مشروع القرار نون) . وكانت نتيجة التصويت كما  
يلي (٧) :

(٧) أوضح وفد جمهورية افريقيا الوسطى في وقت لاحق انه كان يعتزم  
التصويت مؤيدا لمشروع القرار وأوضح وفدا الجمهورية العربية السورية وزمبابوي انهما  
كانا يعتزمان الامتناع عن التصويت .



المؤيدون : اشيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، امتراليا ، اسرائيل ،  
افغانستان ، إكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،  
الإمارات العربية المتحدة ، أنتيغوا وبربودا ، إندونيسيا ،  
أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ،  
أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،  
باكستان ، البحرين ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ،  
بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ،  
بورما ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ،  
ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ،  
جزر البهاما ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية  
لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ،  
رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساموا ، سانت فنسنت وجزر  
غرينادين ، سري لانكا ، السنغال ، سورينام ، السويد ،  
سيراليون ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غابون ، غانا ،  
غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، الغلبين ، فنزويلا ، فنلندا ،  
فيجي ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كندا ،  
كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ،  
كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ،  
ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،  
موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ،  
نيجيريا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : فرنسا .

المتنعون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أنغولا ، البرازيل ،  
بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجماهيرية العربية  
الليبية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية  
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية  
الألمانية ، السودان ، الصين ، العراق ، كوبا ، مدغشقر ،  
المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
الشمالية ، منغوليا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، الولايات  
المتحدة الأمريكية ، اليمن الديمقراطية .

فاء - مشروع القرار A/C.1/41/L.70

٤٧ - في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ، قدمت استراليا واكوادور والمانيا (جمهورية - الاتحادية) وانتيفوا وبربودا واروغواي واوغندا وايطاليا وبابوا غينيا الجديدة وبلجيكا وبليز وبنما وبوتسوانا وبوروندي وبوليفيا وتايلند وترينيداد وتوباغو وتشاد وتوغو وجامايكا وجزر القمر وجمهورية افريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والرأس الاخضر ورواندا وزامبيا وساموا وسان تومي وبرينسيبي ومانت كريستوفر ونيفيس ومانت لوسيا ومنغافورة والسودان وسورينام وسيراليون والصومال وغابون وغانا وغيانا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وفانواتو والفلبين والكاميرون وكندا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو وكينيا وليبيريا ومالي وماليزيا ومدغشقر وموريتانيا وموريشيوس والنمسا وهائتي واليونان مشروع قرار بعنوان "استعراض دور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح" (A/C.1/41/L.70) ، وانضمت اليها ايضا فيما بعد بربادوس والبرتغال وجزر البهاما ومانت فنسنت وجزر غرينادين وفيجي واليابان . وفي الجلسة ٢٥ المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر عرض ممثل الكاميرون مشروع القرار .

٤٨ - وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.1/41/L.70 دون تصويت (انظر الفقرة ٤٩ من مشروع القرار سين) .

ثالثا - توصيات اللجنة الاولى

٤٩ - توصي اللجنة الاولى الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

نزع السلاح العام الكامل

الف

امتدادك وإنتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الإشعاعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩٤/٤٠ دال المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

- ١ - تحيط علما بالجزء الذي يتناول مسألة الأسلحة الإشعاعية من تقرير مؤتمر نزع السلاح عن دورته لعام ١٩٨٦ ، ولا سيما بتقرير اللجنة المختممة للأسلحة الإشعاعية<sup>(٨)</sup> ؛
- ٢ - تحيط علما أيضا بتوصية مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء اللجنة المختممة للأسلحة الإشعاعية في بداية دورته لعام ١٩٨٧ ؛
- ٣ - تسليم بأن العمل الذي أنجزته اللجنة المختممة للأسلحة الإشعاعية في عام ١٩٨٦ كان مفيدا فيما يتعلق بالولاية المسندة إليها ؛
- ٤ - ترجوا من مؤتمر نزع السلاح أن يواصل مفاوضاته بشأن الموضوع بغية الانتهاء بمدة عاجلة من أعماله ، أخذا في الاعتبار جميع المقترحات المقدمة إلى المؤتمر تحقيقا لهذه الغاية ، وأن يقدم نتيجة هذه المفاوضات إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ؛
- ٥ - ترجوا أيضا من الأمين العام أن يحيل إلى مؤتمر نزع السلاح جميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة بمناقشة الجمعية العامة لكل جوانب القضية في دورتها الحادية والأربعين ؛
- ٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون "حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الإشعاعية" .

---

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعين ، الملحق رقم ٢٧ (A/41/27) ، الفقرة ١٠٢ .

باء

### معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية

#### إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الفقرة ١٠٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة<sup>(٩)</sup> التي تشجع الدول الاعضاء على أن تضمن تدفق المعلومات بشكل أفضل فيما يتعلق بمختلف جوانب نزع السلاح لتجنب نشر معلومات زائفة أو مفردة فيما يتصل بالتسلح ، وعلى أن تركز على خطر تصاعد سباق التسلح وعلى الحاجة إلى تحقيق نزع سلاح عام كامل في ظل مراقبة دولية فعالة ،

وإذ تدرك أن من شأن اتخاذ تدابير محددة لبناء الثقة على الصعيد العالمية أو الإقليمية أو دون الإقليمية أن يسهم إلى حد كبير في تخفيف التوتر الدولي ،

وإذ تؤكد أن الحاجة إلى اتخاذ تدابير من هذا القبيل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تكتسب أهمية خاصة ،

وإذ تؤمن بأن من شأن اتخاذ تدابير من هذا القبيل أن يسهم في زيادة الصراحة والوضوح ، فيساعد بذلك على الحيلولة دون الخطأ في تصوّر القدرات العسكرية للخصوم المحتملين ، وفي فهم نواياهم ، الأمر الذي قد يحمل الدول على الانطلاق ببرامج تسلح تفضي إلى زيادة سرعة سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، وإلى تصاعد التوتر الدولي ،

وإذ تؤمن بأن المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية ، وبمفء خاصة لسدى الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، يمكن أن تسهم في بناء الثقة فيما بين الدول وفي عقد اتفاقات محددة في مجال نزع السلاح ، مما يساعد على وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ،

---

(٩) القرار د ١ - ٢/١٠ .

وإذ تشير إلى قراراتها ٩٩/٣٧ زاي المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٨٨/٣٨ جيم المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٩٤/٤٠ كاف المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإدراكا منها لوجود نظام دولي ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية ، ولأن التقارير السنوية عن النفقات العسكرية ترد الآن من عدد متزايد من الدول ،

١ - تعميد تأكيد اقتناعها بأن تدفق المعلومات الموضوعية ، بشكل أفضل ، عن القدرات العسكرية يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي ويسهم في بناء الثقة فيما بين الدول على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو دون الإقليمي وفي عقد اتفاقات محددة في مجال نزع السلاح ؛

٢ - تحث المنظمات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية التي سبق أن أعربت عن تأييدها لمبدأ اتخاذ تدابير عملية ومحددة ذات طابع عسكري ، لبناء الثقة ، على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو دون الإقليمي ، على تكثيف جهودها بغرض اتخاذ تلك التدابير في أقرب موعد ممكن ؛

٣ - تحث جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول ذات الأهمية العسكرية ، على أن تنظر في تنفيذ تدابير إضافية تركز على مبدئي الصراحة والوضوح ، كالنظام الدولي للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية مثلا ، بغية تسهيل توفر المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية فضلا عن تقييمها بشكل موضوعي ؛

٤ - تعرب عن شكرها للأمين العام لتقريره<sup>(١٠)</sup> ، الذي أُعد وفقا للقرار ٩٤/٤٠ كاف ؛

٥ - تدعو جميع الدول الاعضاء إلى إبلاغ الأمين العام ، قبل ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، بالتدابير التي اتخذتها للإسهام في زيادة الصراحة في المسائل العسكرية بصفة عامة ، وفي تحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن القدرات العسكرية بصفة خاصة ؛

(١٠) A/41/466 و Add.1 .

٦ - ترجى من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريرا عن تنفيذ أحكام هذا القرار ؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين بندا بعنوان "معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية" .

جيم

### نزع السلاح التقليدي

#### إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩٤/٤٠ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يعد تقريرا يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين يتضمن مزيدا من آراء الدول الأعضاء الواردة فيما يتعلق بدراسة جميع جوانب مباح التسلح التقليدي ونزع السلاح فيما يتصل بالأسلحة التقليدية والقوات المسلحة (١١) ،

وإذ تشير إلى البيانات العديدة المدلى بها في دورتها الأربعين والتي أعربت فيها الدول الأعضاء عن قلقها المتزايد بشأن مباح التسلح التقليدي وكررت تأكيد أهمية تدابير نزع السلاح التقليدي أيضا ،

وإذ تشير أيضا إلى قيام هيئة نزع السلاح في دورتها الثامنة بالنظر في البند ٤ (ب) من جدول أعمالها بشأن نزع السلاح النووي والتقليدي ، وإلى التأييد الواسع النطاق الذي أعربت عنه الدول الأعضاء لإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لنزع السلاح التقليدي (١٢) ،

---

(١١) صدرت الدراسة بعنوان "دراسة عن نزع السلاح التقليدي" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IX.1) .

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٤٢ (A/41/42) .

وقد درست تقرير الأمين العام الذي يتضمن مزيداً من الآراء الواردة من الدول الأعضاء بمدد الدراسة المتعلقة بنزع السلاح التقليدي (١٣) ،

١ - ترجو من الأمين العام أن يعدّ لهيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية ، في أيار/مايو ١٩٨٧ ، تجميعاً للآراء الواردة من الدول الأعضاء بمدد الدراسة المتعلقة بنزع السلاح التقليدي ؛

٢ - ترجو من هيئة نزع السلاح أن تنظر ، في دورتها المقبلة في عام ١٩٨٧ ، في مسألة نزع السلاح التقليدي ، مع إيلاء المراعاة التامة للتوصيات والنتائج الواردة في الدراسة ، فضلاً عن مائر المقترحات الحالية والمقبلة ذات الصلة ، بغية تسهيل التعرف على التدابير الممكنة في مجال تخفيض ونزع السلاح التقليدي ، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريراً عن مداولاتها ؛

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين بنداً بعنوان "نزع السلاح التقليدي" .

#### دال

مساهمة الوكالات المتخصصة ومائر مؤسسات  
وبرامج منظومة الأمم المتحدة في قضية  
الحد من التسلح ونزع السلاح

#### إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٨/٣٨ ياء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٥١/٣٩ هاء المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ،

وإذ تؤكد من جديد أن للأمم المتحدة ، وفقا لميثاقها ، دورا رئيسيا ومسؤولية أساسية في مجال نزع السلاح وأن عليها ، تبعا لذلك ، أن تصعد نشاطها في هذا الميدان ،

واقتناعا منها بوجوب استخدام جميع السبل بفعالية لتعزيز قضية نزع السلاح من جميع جوانبها ،

وإذ تؤكد من جديد كذلك أن الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة يمكنها أن تقدم مساهمة قيّمة في هذا الصدد ، مع إيلاء المراعاة الواجبة للملحة بين نزع السلاح ومجالات اختصاص كل منها ،

وإذ تحيط علما بمختلف الأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة عملا بقرارها ١٥١/٣٩ هـ ، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة (١٤) ،

١ - تؤكد من جديد دعوتها للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة لمواصلة الأنشطة الرامية إلى تعزيز قضية الحد من التسلح ونزع السلاح ، في نطاق مجالات اختصاصها ؛

٢ - ترجو من الأمين العام ، بمفغته رئيس لجنة التنسيق الإدارية ، أن يواصل تنسيق هذه الأنشطة وأن يقدم تقريرا مستكملا عنها إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ؛

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والأربعين البند المعنون "مساهمة الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة في قضية الحد من التسلح ونزع السلاح" .



هاء

تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح التقليدي

إن الجمعية العامة ،

تصميما منها على تحقيق تقدم في نزع السلاح ،

وإذ تشير إلى التزام الدول بأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة ، وإذ تشير إلى الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس ، فرديا أو جماعيا ، في حالة وقوع هجوم مسلح ، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق زيادة في الامن والاستقرار في أوروبا عن طريق توازن يقوم على تخفيض مستويات القوات المسلحة والأسلحة التقليدية هو هدف ذو أهمية كبيرة ،

وإذ تؤكد من جديد أهمية مواصلة الجهود من أجل بناء الثقة والتخفيف من حدة المجابهة العسكرية وتعزيز الامن للجميع ،

وإذ تؤكد أن من شأن تدابير بناء الثقة والامن التي تستهدف تقليل مخاطر نشوب نزاع مسلح وسوء فهم الأنشطة العسكرية أو الخطأ في حسابها أن تسهم في بلوغ هذه الاهداف ،

وإذ تضع في اعتبارها ما لعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا من دور إيجابي في تعزيز الامن والتعاون في تلك القارة وفي العالم أجمع ،

وإذ تلاحظ الهدف المتفق عليه لمؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن وبنزع السلاح في أوروبا وهو الانطلاق على مراحل بإجراءات فعّالة وعلومية تستهدف إحراز تقدم في تعزيز الثقة والامن وفي تحقيق نزع السلاح ،

واقتناعا منها بأن القوات العسكرية ينبغي ألا تتجاوز ، بالنسبة إلى جميع الدول ، المستويات اللازمة لحماية أمنها ،

وإذ تدرك الحاجة إلى اتباع نهج عام وشامل إزاء الأمن ، مع مراعاة الخصائص التي تنفرد بها البيئة الإقليمية ،

واقتناعا منها بأن الجهود الرامية إلى تخفيف حدة المجابهة العسكرية وتعزيز نزع السلاح تخدم المصلحة العامة لجميع الدول ،

وإذ ترى أنه ينبغي متابعة الحد من القوات المسلحة والاملحة التقليدية وخفضها تدريجيا بهدف تحقيق توازن في أوروبا يقوم على تخفيض مستوى الأسلحة ، فسي إطار التقدم نحو نزع السلاح العام والكامل ، في ظل مراقبة دولية مشددة ،

وإذ تؤكد كذلك أن من شأن الاتفاق على تدابير بناء الثقة وتنفيذها أن يسهم إلى حد كبير في تعزيز المراحة في مجال الأنشطة العسكرية ، وفي تهيئة مناخ من الثقة في العلاقات الدولية والتمهيد لإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح ،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ الواردة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة<sup>(٩)</sup> ،

١ - تعتقد أن الحاجة تدعو إلى تعزيز الاستقرار والأمن بمستوى أدنى للقوات عن طريق الحد من القوات المسلحة والاملحة التقليدية وخفضها بصورة يمكن التحقق منها في إطار التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل وعن طريق زيادة المراحة في هذا السياق ؛

٢ - تلاحظ أن نزع السلاح التقليدي جزء من الهدف الأوسع المتمثل في نزع السلاح العام الكامل ، وأن اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق نزع السلاح الإقليمي باتفاق جميع الدول المعنية ، يمكن أن يؤدي دورا مفيدا في تخفيف حدة التوترات وتعزيز الأمن ؛

٣ - تعتقد أيضا أن زيادة الثقة يمكن أن تحسن الأساس اللازم لاتخاذ تدابير لنزع السلاح التقليدي تكون فعالة وكافية وقابلة للتحقق الفعلي ، بهدف تعزيز أمن جميع الدول ، وأن تنفيذ تدابير نزع السلاح هذه يمكن أن يسفر ، بدوره ، عن زيادة الثقة ؛

٤ - ترحيب بالتدابير الملمومة والهامة عسكريا والملزمة سياسيا والقابلة للتحقق ، المعتمدة في ١٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ في إطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في مؤتمر ستوكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن وبنزع السلاح في أوروبا ، التي تشمل أوروبا بأكملها ، وتستهدف تقليل مخاطر نشوب نزاع مسلح وسوء فهم الأنشطة العسكرية أو الخطأ في حسابها ؛

٥ - تري أن هذه التدابير متمح ، بحكم نطاقها وطبيعتها وبتنفيذها تنفيذا تاما ، مساهمة هامة في دعم الثقة والامن في جميع أنحاء أوروبا ، فتعزز بذلك السلم والامن الدوليين ؛

٦ - تعرب عن بالغ تقديرها للاتفاق الذي تم التوصل إليه في ستوكهولم كمثال قيم لإيجاد حلول للمشاكل الهامة ذات الطبيعة العسكرية ؛

٧ - تعرب عن الامل ، بعد اعتماد تدابير بناء الثقة والامن في ستوكهولم ، في أن يتفق على خطوات من أجل إحراز المزيد من التقدم في تعزيز الثقة والامن وتحقيق نزع السلاح في أوروبا ؛

٨ - تدعو جميع الدول إلى أن تنظر ، مع إيلاء المراعاة التامة للظروف الإقليمية المحددة ، في أمر تحقيق تخفيف في حدة المجابهة عن طريق تدابير لبناء الثقة والامن تسهم في تقليل خطر شن هجمات مفاجئة والحد من إمكانية سوء الفهم أو ممارسة الضغط السياسي عن طريق استخدام القوة العسكرية وتقليل حالات سوء التفسير التي قد تؤدي إلى تفاقم الازمات وإلى نشوب نزاع في نهاية المطاف .

واو

نزع السلاح النووي

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد التمسيم ، المعرب عنه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ،

واقترانها منها بأن أخطر المهام دقة وأكثرها إلحاحا اليوم هي إزالة خطر نشوب حرب عالمية - حرب نووية ،

وإذ تذكر وتعيد تأكيد البيانات والاحكام المتعلقة بنزع السلاح النووي التي وردت في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة<sup>(٩)</sup> ، وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرمة لنزع السلاح ، ولاسيما الحكم الذي ينص على أن "اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية له أولوية قصوى" ، والوارد في الفقرة ٣٠ ، والحكم الذي ينص على أن "جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولاسيما تلك التي تملك أهم ترسانات نووية ، تتحمل مسؤولية خاصة في مسد مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي" ، والوارد في الفقرة ٤٨ .

وإذ تضع في اعتبارها أن الهدف النهائي لنزع السلاح النووي هو القضاء التام على الأسلحة النووية ،

وإذ تلاحظ أن زعمي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية اتفقا في بيانهما المشترك الصادر في جنيف في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ على "أنه لا يمكن الانتمار في أي حرب نووية ، ويجب ألا تُخاض هذه الحرب على الإطلاق"<sup>(١٥)</sup> والرغبة المشتركة التي أعربا عنها في البيان نفسه من أجل احراز تقدم مبكر في المجالات التي يوجد بشأنها أساس مشترك ، بما في ذلك مبدأ إجراء تخفيضات بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة النووية التي لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تطبق على نحو ملائم ،

وإذ تلاحظ أيضا أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية عقدا مفاوضات ثنائية أخرى بشأن مختلف قضايا نزع السلاح ،

وإذ تلاحظ كذلك أن مؤتمر نزع السلاح لا يقوم بدوره الواجب في مجال نزع السلاح النووي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن حكومات وشعوب مختلف البلدان تتوقع أن يتوصل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية الى اتفاق بشأن وقف سباق التسلح النووي وتخفيض الأسلحة النووية ، لكي تبدأ عملية نزع السلاح النووي ،

(١٥) انظر A/40/1070 ، المرفق .

- ١ - تعرب عن بالغ قلقها لان مفاوضات نزع السلاح النووي ينبغي أن تسفر عن نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن ؛
- ٢ - تحث اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، الحائزين لاهم الترسانات النووية ، على أن يتحملا مسؤولياتهما الخاصة في مجال نزع السلاح النووي ، وأن يبادرا الى وقف سباق التسلح النووي ، وأن يتفاوضا بجد بغية التوصل الى اتفاق مبكر بشأن تخفيض أسلحتهما النووية تخفيضا كبيرا ؛
- ٣ - تكرر تأكيد إيمانها بأن الجهود الشنائية والجهود المتعددة الاطراف من أجل نزع السلاح النووي ينبغي أن تكمل وتيسر بعضها بعضا ؛
- ٤ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والاربعين البند المعنون "نزع السلاح النووي" .

زاي

#### نزع السلاح التقليدي

#### إن الجمعية العامة ،

إن تؤكد من جديد التصميم المعرب عنه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على إنقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ،

وإن تشير الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة<sup>(٩)</sup> ، وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكرومة لنزع السلاح ، ولاسيما الى الفقرة ٨١ من تلك الوثيقة ، التي جاء فيها أنه بالإضافة الى اجراء مفاوضات بشأن تدابير نزع السلاح النووي ، ينبغي المضي قدما بعزم وتصميم ، في إطار التقدم المحرز في نزع السلاح العام الكامل ، للحد من القوات المسلحة والاملحة التقليدية وتخفيضها تدريجيا ، والتي تؤكد على أنه تقع على الدول الحائزة لأكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة عن مواصلة عملية تخفيض الاملحة التقليدية ،

وإذ تشير أيضا إلى أن الوثيقة نفسها تعلن ، في جملة أمور ، أن تكون الأولويات في مفاوضات نزع السلاح على النحو التالي : الأسلحة النووية ، والأسلحة التدميرية ، بما فيها الأسلحة الكيميائية ، والأسلحة التقليدية ، بما فيها الأسلحة التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، وتخفيض القوات المسلحة ، وأنها تؤكد على أنه لا ينبغي أن يحول شيء دون قيام الدول بإجراء مفاوضات بشأن جميع البنود ذات الأولوية في آن واحد ،

وإذ تشير كذلك إلى أن الوثيقة نفسها تنم على أن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية لها أولوية قصوى ، وأن إحراز تقدم حقيقي في ميدان نزع السلاح النووي يمكن أن يهيئ جوا يفضي إلى إحراز تقدم في نزع السلاح التقليدي على صعيد عالمي ،

وإذ تدرك الأخطار التي تهدد السلم والأمن العالميين والتي يكون منؤها الحروب والمنازعات التي تستخدم فيها الأسلحة التقليدية ، فضلا عن إمكانية تعاضدها إلى حرب نووية في المناطق التي يزداد فيها تكديس الأسلحة التقليدية والنووية ،

وإذ تدرك أيضا أن الأسلحة التقليدية تنزع ، بتقدم العلم والتكنولوجيا ، إلى أن تصبح متزايدة الفتك والتدمير ،

وإذ تؤمن بأن الموارد الموفرة عن طريق نزع السلاح ، بما في ذلك نزع السلاح التقليدي ، يمكن أن تستخدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعوب في جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٩٧/٣٦ ألف المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، والدراسة المتعلقة بنزع السلاح التقليدي<sup>(١٦)</sup> ، التي اجريت وفقا لذلك القرار ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الجهود المبذولة لتشجيع نزع السلاح التقليدي والمقترحات والاقتراحات ذات الصلة ، فضلا عن المبادرات التي اتخذتها مختلف البلدان في هذا الصدد ،

(١٦) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IX.1 .

١ - تعميد تأكيد أهمية الجهود التي ترمي الى الحد بحزم وتصميم من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية وتخفيضها تدريجيا ، في إطار التقدم المحرز في سبيل نزع السلاح العام الكامل ؛

٢ - تؤمن بأنه لا ينبغي استخدام القوات المسلحة لكل البلدان في أغراض أخرى غير الدفاع عن النفس ؛

٣ - تحث البلدان الحائزة لأكبر الترسانات العسكرية ، التي تتحمل مسؤولية خاصة عن مواصلة عملية تخفيض الاسلحة التقليدية ، والدول الاعضاء في التحالفين العسكريين الرئيسيين ، على الاستمرار بجد في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح التقليدي ، بقصد التوصل الى اتفاق مبكر بشأن الحد من القوات المسلحة والاسلحة التقليدية وتخفيضها بشكل تدريجي ومتوازن في ظل مراقبة دولية فعالة ، كل في منطقتة ؛

٤ - تشجع جميع الدول ، أخذا في اعتبارها الحاجة الى حماية الامن والحفاظ على القدرات الدفاعية الضرورية ، على تكثيف جهودها واتخاذ الخطوات الملائمة ، إما بمفردها أو في إطار اقليمي ، لتعزيز التقدم في مجال نزع السلاح التقليدي ودعم السلم والامن ؛

٥ - ترجو من هيئة نزع السلاح أن تنظر ، في دورتها الموضوعية لعام ١٩٨٧ ، في القضايا التي تتعلق بنزع السلاح التقليدي ؛

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والاربعين بندا بعنوان "نزع السلاح التقليدي" .

حاء

دراسة شاملة عن الاستخدام العسكري للبحث والتطوير

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى القرار ٩٩/٢٧ ياء المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، الذي رجت فيه من الامين العام العمل ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، على إجراء دراسة

شاملة عن الاستخدام العسكري للبحث والتطوير ، بهدف منع حدوث سباق تسلح نوعي وضمان استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية ، في النهاية ، في الأغراض السلمية دون غيرها ،

وإذ تشير أيضا إلى القرار ١٥١/٣٩ واو ، الذي أحاطت فيه علما بالتقرير  
المرحلي للأمين العام (١٧) ، ورجت من الأمين العام أن يواصل الدراسة ، وأن يقدم  
التقرير النهائي إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين ،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام (١٨) الذي يتضمن رسالة من رئيس فريق  
الخبراء المعني بالبحث والتطوير العسكريين يبلغ فيها الأمين العام بجملة أمور منها  
أن فريق الخبراء الحكوميين قد واصل جهوده الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن  
مشروع تقريره ، ولكن تعذر التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع التقرير ككل رغم أن نطاق  
الخلاف كان ضيقا ؛

٢ - ترحب من الأمين العام أن يقدم المادة المتاحة مع تبيان الموضوع الذي  
لم يتسن فيه التوصل إلى توافق في الآراء .

طاء

حظر إستحداث وإنتاج وتخزين وإستعمال الأسلحة الإشعاعية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٩/٣٧ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢  
و ١٨٨/٣٨ دال المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٥١/٣٩ ياء المؤرخ في  
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٩٤/٤٠ دال المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن  
جملة أمور منها ، عقد اتفاق يحظر الهجمات العسكرية على المرافق النووية ،

• A/39/525 (١٧)

• A/40/533 (١٨)



وإذ يساورها شديد القلق لان الهجمات العسكرية على المرافق النووية يمكن أن تكون بمثابة استعمال للأسلحة الإشعاعية ، حتى ولو تمت بأسلحة تقليدية ،

وإذ تشير أيضا الى أن البروتوكول الإضافي الاول لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ يحظر الهجمات على المحطات النووية لتوليد الكهرباء (١٩) ،

وإذ يساورها بالغ القلق لان تدمير المنشآت النووية بواسطة الاسلحة التقليدية يتسبب في انطلاق كميات هائلة من المواد الإشعاعية الخطيرة في البيئة مما ينجم عنه تلوث إشعاعي خطير ،

وإذ هي مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الهجوم الاسرائيلي على المرافق النووية الخاضعة للضمانات في العراق يشكل خطرا لم يسبق له مثيل على السلم والامن الدوليين ،

وإذ تشير كذلك الى قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية GCXXVII/RES/409 لعام ١٩٨٢ الذي يحث جميع الدول الاعضاء على دعم العمل في المحافل الدولية للتوصل الى اتفاق دولي يحظر الهجمات العسكرية على المنشآت النووية المكرمة للأغراض السلمية ،

١ - تؤكد من جديد أن الهجمات العسكرية من أي نوع على المرافق النووية تماثل استعمال الاسلحة الإشعاعية نظرا للقوى الإشعاعية الخطيرة التي تتسبب تلك الهجمات في انطلاقها ؛

٢ - ترحو من مؤتمر نزع السلاح التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، الى اتفاق يحظر الهجمات العسكرية على المرافق النووية ؛

٣ - ترحو من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

---

(١٩) البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف ، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الاول) الذي اعتمده في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ المؤتمر الدبلوماسي المعني باعادة توكيد القانون الانساني الدولي الساري على المنازعات المسلحة وإنمائه (انظر A/32/144 ، المرفق الاول) .

يباء

الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٩٤/٤٠ لام المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تدرك اهتمام جميع الدول الاعضاء الدائم بصون احترام الحقوق والالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ،

واقترانها منها بأن التقيد بميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ذات المصلحة أمر ضروري لتعزيز الأمن الدولي ،

وإذ تضع في اعتبارها على وجه الخصوص الأهمية الأساسية للتنفيذ التام للاتفاقات المتعلقة بالحد من الاسلحة ونزع السلاح والتقيد الشديد بها إذا أرادت الدول كل على حدة والمجتمع الدولي أن يستمدا منها التعزيز للأمن ،

وإذ تؤكد أن أي انتهاك لهذه الاتفاقات لن يكون له تأثير سيئ على أمن الدول الأطراف فحسب ، بل يمكن أن يسبب أيضا مخاطر أمنية للدول الأخرى المعتمدة على القيوود والالتزامات المنصوص عليها في تلك الاتفاقات ،

وإذ تؤكد كذلك أن أي ضعف في الثقة بهذه الاتفاقات ينتقم من مساهمتها في الاستقرار العالمي أو الاقليمي وفي تعزيز جهود نزع السلاح والحد من الاسلحة ويمس مصداقية وفعالية النظام القانوني الدولي ،

وإذ تدرك في هذا السياق أن الثقة التامة في الامتثال للاتفاقات القائمة يمكن ، في جملة أمور ، أن تعزز مفاوضات الحد من الاسلحة واتفاقات نزع السلاح ،

وإذ تؤمن بأن الامتثال لاتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح من جانب الدول الأطراف هو ، بناء على ذلك ، أمر يهم المجتمع الدولي ويعنيه ، وإذ تلاحظ الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا الخصوص ،

واقتناعا منها بأن من شأن حسم المسائل المتعلقة بعدم الامتثال التي نشأت فيما يتعلق باتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح أن يسهم في تحسين العلاقات بين الدول وتعزيز السلم والامن الدوليين ،

١ - تحث جميع الدول الاطراف في اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح على أعمال جميع أحكام تلك الاتفاقات والامتثال لها ؛

٢ - تطلب الى جميع الدول الاعضاء النظر جديا في الاثار التي تترتب على عدم الامتثال لهذه الالتزامات بالنسبة الى الامن والاستقرار الدوليين ، وبالنسبة الى احتمالات إحراز مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح ؛

٣ - تطلب كذلك الى جميع الدول الاعضاء دعم الجهود الرامية الى حسم المسائل المتعلقة بعدم الامتثال ، بغية تشجيع الاطراف على التقيد الدقيق بأحكام اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح والمحافظة على سلامة هذه الاتفاقات أو إعادة تلك السلامة اليها ؛

٤ - ترجو من الامين العام أن يوفر للدول الاعضاء ما قد يلزمها من مساعدة في هذا الخصوص .

كاف

التسلح البحري ونزع السلاح

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ١٨٨/٢٨ زاي المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي رجت فيه من الامين العام أن يظطلع ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بدراسة شاملة عن سباق التسلح البحري ،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ٩٤/٤٠ واو المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي رجت فيه من هيئة نزع السلاح أن تنظر في القضايا الواردة في الدراسة

المتعلقة بسباق التسلح البحري<sup>(٢٠)</sup> ، سواء من حيث مضمونها الموضوعي أو نتائجها ، مع مراعاة جميع المقترحات الأخرى ذات الصلة المقدمة حاليا أو مستقبلا ، بغية تسهيل تحديد التدابير الممكنة في ميدان تخفيضات الأسلحة البحرية ونزع السلاح البحري ، التي تتم في إطار التقدم المحرز في مجال نزع السلاح العام الكامل ، بالإضافة إلى تدابير بناء الثقة في هذا الميدان ،

وقد درست ، خلال دورتها لعام ١٩٨٦ ، تقرير رئيس هيئة نزع السلاح عن النظر في الجوانب الفنية لمسألة سباق التسلح البحري ونزع السلاح<sup>(٢١)</sup> ، الذي حظي بموافقة جميع الوفود المشتركة في المشاورات الموضوعية والذي يمكن أن يشكل ، في نظرهما ، أساسا لمداوات أخرى بشأن الموضوع ،

١ - تلاحظ مع الارتياح التقرير المقدم من رئيس هيئة نزع السلاح عن النظر في الجوانب الفنية لمسألة سباق التسلح البحري ونزع السلاح ؛

٢ - ترجو من هيئة نزع السلاح أن تواصل ، في دورتها المقبلة لعام ١٩٨٧ ، النظر في الجوانب الفنية للمسألة ، وأن تقدم تقريرا عن مداواتها وتوصياتها إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ؛

٣ - ترجو أيضا من هيئة نزع السلاح أن تدرج في جدول أعمال دورتها لعام ١٩٨٧ بندا بعنوان "التسلح البحري ونزع السلاح" ؛

٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون "التسلح البحري ونزع السلاح" .

---

(٢٠) A/40/535 ، المرفق . صدرت الدراسة بعد ذلك بعنوان "سباق التسلح البحري" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IX.3) .

(٢١) A/CN.10/83

لام

### حظر انتاج المواد الانشطارية لغراض صنع الاسلحة

#### إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قراراتها ٩١/٢٢ حاء المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ و ٨٧/٢٤ دال المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ و ١٥٦/٢٥ حاء المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ و ٩٧/٢٦ زاي المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ و ٩٩/٢٧ هاء المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٨٨/٢٨ هاء المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٥١/٢٩ حاء المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٩٤/٤٠ زاي المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، التي رجت فيها من لجنة نزع السلاح أن تقوم ، في مرحلة مناسبة من مراحل تنفيذ برنامج العمل الوارد في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة<sup>(٩)</sup> ، وهي الدورة الاستثنائية الاولى المكرومة لنزع السلاح ، ومن عملها المتعلق بالبند المعنون "الاسلحة النووية من جميع الجوانب" ، بالنظر على وجه الاستعجال في مسألة وقف وحظر انتاج المواد الانشطارية لغراض صنع الاسلحة النووية وغيرها من الاجهزة المتفجرة النووية ، على نحو يمكن التحقق منه بصورة كافية ، وأن تبقى الجمعية العامة على علم بما تحزره من تقدم في نظرها في تلك المسألة ،

وإذ تلاحظ أن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٦ تضمن البند المعنون "الاسلحة النووية من جميع الجوانب" ، وأن برنامج عمل المؤتمر لجزئي دورته المعقودة في عام ١٩٨٦ تضمن البند المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"<sup>(٢٢)</sup> ،

وإذ تشير الى ما قدم من مقترحات وما ألقى من بيانات في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذين البندين<sup>(٢٣)</sup> ،

(٢٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٢٧ (A/41/27) ، الفرع أولا - جيم .

(٢٣) المرجع نفسه ، الفرع ثالثا - باء .

وإذ ترى أن وقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة والقيام تدريجيا بتحويل ونقل المخزون من هذه المواد الى الاستخدام في الأغراض السلمية سيكون خطوة هامة نحو وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ،

وإذ ترى أن حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الاجهزة المتفجرة النووية سيكون أيضا أحد التدابير الهامة الرامية الى تسهيل منع انتشار الأسلحة النووية والاجهزة المتفجرة النووية ،

ترجو من مؤتمر نزع السلاح أن يقوم ، في مرحلة مناسبة من مراحل عمله المتعلق بالبند المعنون "الأسلحة النووية من جميع الجوانب" ، بمتابعة نظره في مسألة وقف وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الاجهزة المتفجرة النووية ، على نحو يمكن التحقق منه بصورة كافية ، وأن يبقي الجمعية العامة على علم بما يحرزه من تقدم في نظره في تلك المسألة .

ميم

نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ٩٤/٤٠ الف المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ الذي حث فيه الحكومات ، في جملة أمور ، على القيام ، حيث تسمح الحالة الاقليمية بذلك وبناء على مبادرة من الدول المعنية ، ببحث واتخاذ تدابير ملائمة على الصعيد الاقليمي بغية تعزيز السلم والامن على مستوى منخفض من القوات عن طريق الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية وتخفيضهما ، في ظل مراقبة دولية مشددة وفعالة ، مع مراعاة حاجة الدول الى حماية أمنها ، وعلى أن يوضع في الاعتبار الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس ، الوارد في ميثاق الأمم المتحدة ، ودون المساس بمبدأ المساواة في الحقوق وبحق الشعوب في تقرير مصيرها ، طبقا للميثاق ، على أن تراعى ضرورة كفالة التوازن في كل مرحلة وتغادي الانتقام من أمن أي دولة ،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الأمين العام (٣٤) ،

- ١ - تؤكد من جديد مرة أخرى قرارها ٩٤/٤٠ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بشأن نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي ؛
- ٢ - تكرر تأكيد المسؤولية الاسامية التي تقع على عاتق الدول ذات الاهمية العسكرية ، ولاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، عن وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، والاولوية المكرمة لنزع السلاح النووي في إطار التقدم نحو نزع السلاح العام الكامل ؛
- ٣ - تعرب عن تأييدها القوي لجميع المساعي الاقليمية ، وللتدابير المتخذة من جانب واحد ، الرامية الى تشجيع تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة يتيح التوصل في المستقبل الى اتفاقات اقليمية بشأن الحد من الأسلحة ؛
- ٤ - ترجو من الامين العام أن يظل يوفر للحكومات المهتمة بالامر ، بناء على طلبها ، ما قد يفيد من خدمات ومساعدة تقنية في مجال تدابير نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي ؛
- ٥ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والاربعين بندا بعنوان "نزع السلاح التقليدي على النطاق الاقليمي" .

نون

الإخطار بالتجارب النووية

إن الجمعية العامة ،

إذ تلاحظ النداءات المتكررة التي توجهها الجمعية العامة من أجل القيام على وجه السرعة بإبرام معاهدة لحظر جميع التفجيرات النووية في جميع البيئات والتي  
الابد ،

وإذ تعرب عن اقتناعها بأنه ينبغي للدول المعنية ، ريثما يتم إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، أن تزود مائر الدول بمعلومات عن جميع التفجيرات النووية التي تجريها ،

واقتناعا منها بأن من شأن قيام جميع الدول التي تجري تفجيرات نووية بتوفير مثل هذه البيانات أن يعزز تحسين قدرات الرصد المستقلة ويسهم فيه ، ليسهل بذلك التوصل مبكرا الى إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية تكون قابلة للتحقق ،

١ - تطلب الى كل دولة من الدول المعنية أن تقوم بموافاة الأمين العام للأمم المتحدة في غضون اسبوع واحد من كل تفجير نووي بما يلي :

(أ) تاريخ التفجير وساعة حدوثه ؛

(ب) موقع التفجير بالضبط من حيث الإحداثيات الجغرافية والعمق ؛

(ج) الصفات الجيولوجية المميزة لموقع التفجير ، بما فيها الخصائص الفيزيائية الأساسية لمخوره ؛

(د) قوة التفجير التقديرية ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يوفر هذه المعلومات على الفور لجميع الدول وأن يقدم الى الجمعية العامة كل سنة سجلا بالمعلومات المقدمة عن التفجيرات النووية خلال الاثني عشر شهرا السابقة .

سين

استعراض دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ١٥١/٣٩ زاي المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ و ٩٤/٤٠ سين المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن المقصد الرئيسي للأمم المتحدة هو صيانة السلم والأمن الدوليين ،



وإذ تعيد تأكيد اقتناعها بأن السلم الحقيقي والدائم لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التنفيذ الفعال لنظام الامن المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والتخفيض السريع والكبير للأسلحة والقوات المسلحة بالاتفاق الدولي والقدرة المتبادلة ، مما يفضي في نهاية المطاف الى نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ،

وإذ تعيد التأكيد كذلك على أن للأمم المتحدة ، وفقاً لميثاقها ، دوراً رئيسياً وتقع على عاتقها مسؤولية أساسية في مجال نزع السلاح ،

وإذ تسلم بضرورة قيام الأمم المتحدة ، لدى اضطلاعها بدورها الرئيسي ومسؤوليتها الأساسية في مجال نزع السلاح ، بدور أنشط في ميدان نزع السلاح ، وفقاً لمقصدتها الأساسي بموجب الميثاق وهو صيانة السلم والامن الدوليين ،

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير هيئة نزع السلاح (١٢) ،

١ - ترجو من هيئة نزع السلاح أن تواصل النظر في دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، على سبيل الأولوية ، في دورتها الموضوعية المقبلة لعام ١٩٨٧ ، بغية إعداد توصيات ومقترحات محددة ، حسب الاقتضاء ، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، أخذاً في اعتبارها ، في جملة أمور ، آراء واقتراحات الدول الاعضاء فضلاً عن الوثائق المذكورة أعلاه بشأن هذا الموضوع ؛

٢ - ترجو كذلك من هيئة نزع السلاح أن تقدم تقريرها عن الموضوع ، بما في ذلك النتائج والتوصيات والمقترحات ، حسب الاقتضاء ، الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ؛

٣ - تقرر أن تدرج في جدول الاعمال المؤقت لدورتها الثانية والأربعين البند المعنون "استعراض دور الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح : تقرير هيئة نزع السلاح" .

-----